

**WORLD BANK GROUP**

INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT  
INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION  
INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION  
INTERNATIONAL CENTRE FOR SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES  
MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY

**J**

**INTERNATIONAL MONETARY FUND**

Press Release No. 30 (A)

October 22, 2007

---

Statement by the Hon. **IBRAHIM A. AL-ASSAF**,  
Governor of the Bank and the Fund for **SAUDI ARABIA**,  
at the Joint Annual Discussion



## الخطاب العربي المشترك 2007

السيد الرئيس

معالي المحافظين

السيدات والسادة الحضور

أشرف بإلقاء الخطاب العربي المشترك لهذا العام نيابة عن زملائي محافظي المجموعة العربية في صندوق النقد والبنك الدوليين. وأود في البداية أن أرحب بالسيد روبرت زوليك رئيساً لمجموعة البنك الدولي والسيد دومنيك سترأوس-كان مدير صندوق النقد الدولي، وان اعبر عن شكرنا العميق للسيد رودريجو دي راتو لقيادته الحكيمة لصندوق النقد الدولي خلال الفترة التي مضت متمنين له كل التوفيق في مهامه القادمة. ان الفترة القادمة سوف تشهد قيادة جديدة في كلا المؤسسات ونحن مستعدون لتقديم الدعم اللازم وبذل الجهد المطلوب لمساعدة كلا الإدارتين على قيادة المؤسسات لتحقيق أهدافها.

شهد الاقتصاد العالمي، خلال العام المنصرم استمراراً في الانتعاش مما يشير إلى مرونة هذا الاقتصاد، إلا أن اضطراب الأسواق المالية مؤخراً وما ترتب على السوق العقاري الأمريكي من ضغوط على الائتمان، واحتمال تأثر بعض الدول النامية بذلك قد اخذ يطرح تحديات جديدة ويتطلب المزيد من الجهود من جانب الدول الرئيسية لتصحيح الاختلالات والمحافظة على الاستقرار.

إلا أن معظم الدول النامية شهدت تدفقات قياسية لرؤوس الأموال وهذا مطمئن. وعلى الرغم من أن هذه التدفقات تمثل فرصاً لدعم النمو على المدى الطويل، إلا أنها مصحوبة بتحديات اقتصادية كبيرة على المدى القصير تحتم على الدول اعتماد سياسات واقعية في التعامل مع هذه التدفقات خاصة في مجال السياسات المالية السليمة وتعزيز معايير الحيطة المالية.

وفي هذا الإطار، شهدت دول المنطقة العربية نمواً مرتفعاً خلال العام الماضي من المتوقع أن يبلغ المتوسط أكثر من 6 في المائة خلال عام

2006 ، كما أنه من المتوقع أن يستمر هذا النمو خلال هذا العام. وقد ساهمت السياسات المالية السليمة، والإصلاحات الهيكلية التي تم إتباعها، وحرص الحكومات العربية على تعزيز التكامل الاقتصادي بينها في ذلك، إذ دخلت منطقة التجارة العربية الكبرى حيز النفاذ منذ عام 2005 ويجري البحث حالياً على قيام اتحاد جمركي عربي وتحرير تجارة الخدمات بينها واستكملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متطلبات السوق المشتركة هذا العام. من ناحية أخرى، عمدت الدول العربية المصدرة للنفط، إدراكاً منها لأهمية استقرار أسعار النفط، والوفاء باحتياجات الاقتصاد العالمي من الطاقة إلى زيادة إنتاجها والتعاون مع المستهلكين. إلا أن من الملاحظ أن الطلب على النفط لم يرتفع بما يبشر بالارتفاع الأخير في الأسعار مما يشير إلى مسئولية التوترات السياسية والمضاربات عن هذه الارتفاعات إضافة إلى نقص طاقة التكرير.

السيد الرئيس

يلعب صندوق النقد الدولي دوراً رئيسياً في المحافظة على استقرار الأسواق المالية والنقدية العالمية وتبرز أهمية هذا الدور على وجه الخصوص في ضوء المخاطر التي قد تنتج عن أزمة الائتمان الراهنة على الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، ننوه بالإجراءات العالمية التي اتخذت على صعيد السياسة النقدية والتي كان لها أثراً ملموساً في التخفيف من وطأة هذه الأزمة.

وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة، فأنا نشجع الصندوق على البحث عن آلية جديدة توفر لهذه الاقتصادات تمويلاً سريعاً إذا ما تمت الحاجة إلى ذلك. وفيما يتعلق بالصناديق السيادية، فإننا نحث الصندوق والجهات الأخرى إلى توخي الحذر في تعاطيها مع هذا الموضوع كما نؤكد على وجوب التزام الصندوق نشاطه بما نصت عليه اتفاقية تأسيسه. من ناحية أخرى ولتعزيز دور الصندوق، نؤكد على أهمية زيادة القوة التصويتية للدول النامية وتعزيز دورها في عملية اتخاذ القرار.

السيد الرئيس

فيما يتعلق بجهود تحقيق التنمية وتقليص الفقر في الدول النامية، فقد ساهمت تطورات الاقتصاد العالمي وسياسات الإصلاح في الدول النامية في تحقيق انجازات ملموسة في عملية التنمية وتقليص الفقر إلا أن هناك تحديات كبيرة لازالت تواجه المجموعة الدولية وتتمثل بشكل خاص في البطء في تحقيق أهداف التنمية الألفية خاصة بالنسبة لعدد من الدول العربية ولبعض الدول الأفريقية، وتركز التدفقات المالية على عدد محدود من الدول، وهناك ركود في المساعدات الرسمية، إلى جانب الغموض في التزامات الدول المانحة الرئيسية الخاصة ببرامج تقليص المديونية وتمويل التعبئة الخامسة عشر في موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

إن هذه التحديات تلقي أعباء جسيمة على المجموعة الدولية وخاصة مجموعة البنك الدولي. ولمواجهة تلك التحديات، فإننا نتطلع للمداورات الجارية لإعادة صياغة إستراتيجية مجموعة البنك الدولي التي نأمل أن

تركز على تنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد الحقيقي بما في ذلك تلبية احتياجات الدول الأعضاء خاصة متوسطة الدخل، والتي تضم أكثر من 70% من الفقراء. ونشير بشكل خاص إلى ضرورة المحافظة على ثوابت مجموعة البنك التي تركز بشكل أساسي على تقديم التمويل اللازم ونقل المعرفة. أن تلك التحديات والطموحات تتطلب تعزيز القدرة المالية لمؤسسات مجموعة البنك الدولي على المدى الطويل. وفي هذا الصدد نود الإعراب عن امتناننا لما قام به السيد زوليك من وضع المنطقة العربية ضمن الأولويات التي تسعى مجموعة البنك إلى توسيع العمل فيها لما لها من أهمية.

وفي هذا الإطار نود أن نؤكد على أهمية التوصل إلى نتائج إيجابية للمفاوضات الجارية حول التعبئة الخامسة عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية بما في ذلك تعويض المؤسسة عن الأعباء التي تحملتها من جراء مبادرة تقليص المديونية. وللأهمية التي توليها الدول العربية بالأوضاع



الاقتصادية والتنمية الدولية فقد قامت الدول المانحة ومؤسسات التنمية الإقليمية في منطقتنا بتقديم مساعدات كبيرة للدول النامية وزيادة استثماراتها الخاصة في العديد من تلك الدول. وبهذا الخصوص ندعو إلى تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات وصندوق النقد والبنك الدوليين من خلال القيام بأنشطة وبرامج مشتركة وبخاصة البرامج الهادفة إلى دعم جهود الإصلاح الاقتصادي في منطقتنا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فإننا نؤكد على أهمية الوصول على نتائج إيجابية في إطار جولة الدوحة التي وصلت مفاوضاتها الى مرحلة حرجة. وأننا إذ نعبر عن خيبة الأمل للتعثر الذي شهدته تلك المفاوضات فإننا نتطلع إلى نتائج ايجابية بعد استئنافها، وندعو الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهود لانجاز هذه المهمة، وبشكل خاص ندعو الدول المتقدمة لإبداء مزيد من المرونة لإزالة الدعم المقدم للمنتجين والمصدرين، وتوفير المزيد من المساعدات من أجل تطوير

القدرات الإنتاجية والبنية الأساسية في الدول النامية لمساعدتها للاستفادة من الفرص التجارية.

كما ندعو إلى توجيه مزيد من الاهتمام بالدول التي تواجه صعوبات والتي تعاني من اثار الصراعات وشح الموارد اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها لاسيما أنها موطن لثلث فقراء العالم ويمتد تأثير أوضاعها السلبية إقليمياً وعالمياً. وأنا إذ نشيد بالاهتمام الذي تبديه مجموعة البنك الدولي وما وضعتة من سياسة في هذا المجال، ندعو إلى تفعيل هذه السياسة وقيام البنك والصندوق بإبداء المزيد من المرونة وتوفير الموارد اللازمة، بما في ذلك تقليص مديونية هذه الدول.

وهنا نشير بشكل خاص إلى تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال والتضييق. كما نشير إلى الحاجة الماسة والعاجلة للمساعدات الدولية للبنان الذي تعرض اقتصاده وبنيته الأساسية للتدمير الواسع من جراء الحرب التي شنت عليه وما يتطلبه العراق من دعم في إعادة الاعمار،

والى ضرورة بذل الجهود لتمكين السودان والصومال من إعادة بناء اقتصادهما.

وختاماً، من الملاحظ قلة الموظفين من الدول العربية في المؤسستين مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى وبالتالي نكرر دعوتنا الملحة لصندوق النقد والبنك الدوليين لزيادة توظيف المواطنين من الدول العربية.